عروض الكتب والندوات

منطقة بحر قزوين: الأهداف والتحديات الاستراتيجية لروسيا

ترجمة: مروة أحمد عبد العليم
الهيئة العامة للاستعلامات

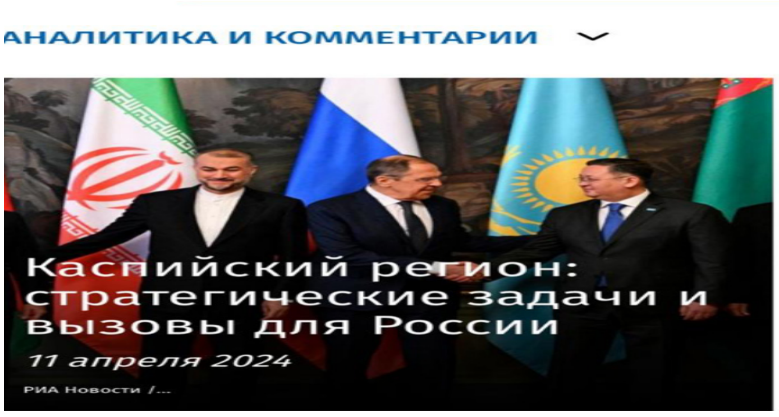

الكاتـــب: سـيرجي زيلتسـوف، دكتـوراه في العلـوم السياسـية، رئيـس قسـم العلـوم السياسـية في الأكاديميـة الدبلوماسـية بـوزارة الخارجيـة الروسـية.

الناشـــــر: The Russian International Affairs Council (RIAC)

تاريخ النشر: 11 ابريل 2024

مقدمة:

في عام 2024، ستظل منطقة بحر قزوين محور السياسة الروسية، بسبب شدة الأحداث في هذه المنطقة، حيث تنتهج دول بحر قزوين سياسة نشطة في قطاعي الطاقة والنقل، فضلاً عن ذلك فإن الاهتمام المتزايد بدول بحر قزوين يظل من جانب اللاعبين من خارج المنطقة، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، الذين لا يتوقفون عن محاولة تعديل سياستهم الخارجية من أجل تفاقم علاقاتهم مع روسيا

ومثل هذه التصرفات من شأنها أن تهدد وحدة "الخمسة" في منطقة بحر قزوين، والتي كانت حتى وقت قريب تتخذ مواقف موحدة فيما يتصل بالقضايا الرئيسية المتعلقة بالتنمية الإقليمية.

هذا ويمكن تقسيم الوضع الجيوسياسي في بحر قزوين بشكل مشروط إلى "قبل" و"بعد" فبراير 2022 وحتى بداية عام 2022، تطور الوضع في المنطقة ككل في إطار الاتجاهات الراسخة التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهت عملية مفاوضات "الدول الخمس في بحر قزوين" بشأن مسألة الوضع القانوني الدولي لبحر قزوين في عام 2018 بتوقيع الاتفاقية.

وقد ظهر إطار جديد لهندسة خطوط الأنابيب، وأسفرت مناقشة الطرق الواعدة لتوريد الموارد الهيدروكربونية إلى الأسواق الخارجية بشكل عام عن نتائج يمكن التنبؤ بها وينطبق الشيء نفسه على تطوير النقل البحري والمجال العسكري وقضايا أخرى. وبعد فبراير 2022، عندما تدهورت علاقات روسيا مع الغرب بشكل حاد، بدأ دور منطقة بحر قزوين يتغير بسرعة ووضع هذا موسكو أمام مهمة إيجاد مقاربات جديدة لتنفيذ سياستها في بحر قزوين، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الحالي في العالم.

البحث عن قرارات صعبة

لقد كانت منطقة بحر قزوين تقليدياً محور السياسة الروسية فتاريخياً، كان بحر قزوين والمناطق المحيطة به بمثابة طرق تجارية وكان الهدف الرئيسي للسياسة الروسية هو ضمان الأمن فيها، فضلا عن تطوير الشحن وصيد الأسماك.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، نشأ وضع جيوسياسي جديد في منطقة بحر قزوين وتطلب هذا من روسيا تطوير سياسة جديدة له، والتي كان من المفترض أن تأخذ في الاعتبار ليس فقط مصالح دول بحر قزوين، ولكن أيضًا التطلعات الجيوسياسية للاعبين من خارج المنطقة. وقد دافعت روسيا باستمرار عن موقفها بشأن الوضع القانوني الدولي لبحر قزوين، وعارضت وجود قوات من خارج المنطقة هناك، ودعمت أيضًا التدابير الرامية إلى حماية البيئة، ولتعزيز مصالحها الاستراتيجية، استخدمت روسيا أدوات مختلفة، مستخدمة أشكال العلاقات المتعددة الأطراف والثنائية، اعتماداً على الظروف السائدة، ونتيجة لذلك، تمكنت موسكو من الدفاع عن موقفها مع الحفاظ على شراكاتها في المنطقة.

وكانت نتيجة جهود السياسة الخارجية الروسية، اعتماد دول بحر قزوين الأخرى، اتفاقية الوضع القانوني لبحر قزوين في أغسطس 2018 (1) حيث تمت مناقشة الوثيقة لأكثر من 20 عامًا، وقد مكنت آلية التفاوض، التي تتألف من اجتماعات مجموعة العمل الخاصة، ومؤتمرات وزراء الخارجية وقمم رؤساء دول بحر قزوين، من تقريب المواقف وإزالة التناقضات داخل "الخمسة" في بحر قزوين.

كما سجلت الوثيقة عددًا من المواقف الأساسية التي هيأت الظروف للتطور اللاحق للعلاقات بين دول بحر قزوين، وقد تناولوا قضايا التنمية الإقليمية، وشروط مد خطوط الأنابيب الرئيسية على طول قاع بحر قزوين، والقضايا الأمنية، التي أصبحت ذات أهمية رئيسية بالنسبة لروسيا ولم تلغ الاتفاقية كل التناقضات، لكنها خلقت أساسا قانونيا للتفاعل في بحر قزوين.

وقد حددت الاتفاقية عدداً من الأحكام الأساسية التي كانت روسيا مهتمة بها، لكنها لم تلغ التحديات التي واجهها الجانب الروسي في السنوات السابقة. وعلى وجه الخصوص، لم تتوقف المحاولات التي تبذلها دول من خارج المنطقة للتأثير على سياسات دول بحر قزوين، فمنذ التسعينيات وروجت الدول الغربية لطرق بديلة لتصدير الموارد الهيدروكربونية، التي لا ينبغي أن تمر عبر الأراضي الروسية، كما تم تنفيذ بعض المشاريع المقترحة (على سبيل المثال، خط أنابيب النفط باكو-تبليسي-جيهان وخط أنابيب الغاز باكو-تبليسي-أرضروم)، وبقي البعض الآخر على الورق، على سبيل المثال، روجت الدول الغربية، وفي المقام الأول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، باستمرار لفكرة إنشاء خطوط أنابيب عبر قزوين تمتد من تركمانستان وكازاخستان على طول قاع بحر قزوين إلى أذربيجان واعتبرت هذه الفكرة القائمة منذ فترة طويلة أداة قوية للتأثير على سياسات دول بحر قزوين، والتي كانت لطرق تصدير النفط والغاز البديلة أهمية كبيرة لها.

فى حين واجهت روسيا محاولات من جانب لاعبين من خارج المنطقة لإضعاف علاقاتها السياسية مع دول بحر قزوين، حيث دعمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى توسيع الاتصالات العسكرية والسياسية، وتقديم أشكال مختلفة من التفاعل. بدورها، رحبت دول بحر قزوين بنشاط الدول الغربية، معتبرة ذلك فرصة

لحشد دعمها وتهيئة الظروف لجذب الاستثمار وكان يُنظر إلى الدول من خارج المنطقة على أنهم شركاء جذابون عُلقت عليهم الآمال في حل المشكلات الاقتصادية.

كما تم تطوير التعاون التجاري والاقتصادي بين روسيا ودول بحر قزوين على خلفية المنافسة المتزايدة بين دول بحر قزوين "الخمسة" في مجال نقل البضائع وقامت جميع دول بحر قزوين بتحديث بنيتها التحتية، مما جعل من الممكن زيادة حجم إمدادات البضائع داخل المنطقة. وفي الوقت نفسه، بذلت دول بحر قزوين جهودًا للمشاركة بشكل أكثر نشاطًا في مشاريع البنية التحتية العالمية وعلى وجه الخصوص، تم لفت انتباههم إلى مشروع توريد البضائع من الصين إلى السوق الأوروبية.

الوضع الجديد – تحديات جديدة

بدأ الوضع الجيوسياسي في بحر قزوين يتغير بعد فبراير 2022، عندما بدأت روسيا في العملية العسكرية الخاصة (SVO) وبما أن الغرب فشل في التأثير على السياسة الروسية وتقويض الإمكانات الاقتصادية الروسية، فقد قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتوسيع جغرافية سياسة العقوبات، وبالإضافة إلى روسيا، بدأ الاهتمام المتزايد بشركائها وبدأ الضغط السياسي يُطبق على دول بحر قزوين، والذي اشتد لاحقًا للضغط عليهم من أجل لانضمام إلى سياسة العقوبات المناهضة لروسيا.

وعلى الرغم من الضغوط المتزايدة على روسيا وشركائها، واصلت دول بحر قزوين مناقشة المشاكل الإقليمية. علاوة على ذلك، تراكمت القضايا التي تتطلب مشاركة زعماء المنطقة ونتيجة لذلك، انعقدت في يونيو 2022 القمة السادسة لرؤساء دول بحر قزوين وأشار الجانب الروسي إلى أهمية حل جميع المشاكل الإقليمية في إطار "الخمسة" وتهيئة الظروف للتنمية المستدامة وقد أصبحت هذه المهمة ذات أهمية أساسية بالنسبة لموسكو، التي اضطرت إلى تطوير وتنفيذ آليات يمكن أن تقلل بسرعة من التأثير السلبي للعقوبات الغربية.

بينما كان انعكاس الاتجاهات الإيجابية في السياسة الروسية في بحر قزوين هو توسيع التعاون التجاري والاقتصادي مع دول بحر قزوين، وهدفت أنشطة المنتدى

الاقتصادي لبحر قزوين الثاني، الذي عقد في أكتوبر 2022، إلى حل قضايا التفاعل التجاري والاقتصادي وناقشت فيه تنفيذ مشاريع النقل والطاقة. وعلى وجه الخصوص، شجعت موسكو إنشاء اتجاهات جديدة للنقل والخدمات اللوجستية ومشروع ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب.

في السنوات الأخيرة، تزايد حجم التجارة بين روسيا ودول بحر قزوين باستمرار وبحسب الرئيس الروسي، فقد ارتفع حجم التجارة مع دول بحر قزوين في عام 2021 بنسبة 35 % ليصل إلى 34 مليار دولار وفي العامين المقبلين، لوحظت أيضًا زيادة في حجم التجارة. وفي عام 2023، كانت هناك زيادة في حجم التجارة بين روسيا وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان - من 6 إلى 17.5٪ وفي الوقت نفسه، لوحظ انخفاض في حجم التبادل التجاري بين روسيا وإيران بنسبة 17.3٪ وبشكل عام، حدث التطور النشط للتجارة في إطار ممر النقل بين الشمال والجنوب، الذي يمتد على طول السواحل الشرقية والغربية، ويشمل أيضًا طريق بحر قزوين.

هذا وأدى توسع التفاعل في بحر قزوين ومسار دول بحر قزوين نحو حل المشاكل الإقليمية إلى استياء الغرب،علاوة على ذلك، لم تسفر العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أي نتائج ملموسة، وفي هذا الصدد، تم زيادة الضغط على دول بحر قزوين وقد كلّف هذا الأمر موسكو بمهمة الحفاظ على الشكل الحالي ومستوى التفاعل ضمن "الخمسة" في بحر قزوين وليس من قبيل المصادفة أن النسخة الجديدة من مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي، التي تم اعتمادها في مارس 2023، تحدد مهمة "تعزيز التعاون في منطقة بحر قزوين، على أساس الاختصاص الحصري لدول بحر قزوين الخمس في حل جميع القضايا المتعلقة بهذه المنطقة."

لقد أصبح المحتوى الملموس للسياسة الروسية في بحر قزوين عبارة عن أنشطة تهدف إلى تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها سابقًا، حيث عقدت اجتماعات مجموعة العمل رفيعة المستوى المعنية بقضايا بحر قزوين، وتم اتخاذ قرار إنشائها في القمة الخامسة لرؤساء دول بحر قزوين وفي مؤتمر وزراء خارجية دول بحر قزوين الذي انعقد في ديسمبر 2023، تم التأكيد على ضرورة تسريع العمل على الاتفاق على مشروع الاتفاق بشأن منهجية تحديد خطوط الأساس المباشرة في بحر قزوين، فضلا

عن تكثيف عملية التفاوض لإعداد اتفاق خماسي بشأن تدابير بناء الثقة المتفق عليها في بحر قزوين ومجال الأنشطة العسكرية في بحر قزوين، كما أشار البيان الذي اعتمدته الدول الخمس إلى أنه "من أجل استكمال الموافقة بسرعة على مشروع الاتفاق بشأن منهجية إنشاء خطوط أساس مباشرة في بحر قزوين، تم توجيه تعليمات إلى مجموعة العمل رفيعة المستوى المعنية بقضايا بحر قزوين (HLWG) لتعظيم تكرار الاجتماعات، إن أمكن، مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة حتى عام 2024."

إن السياسة الثابتة التي تنتهجها روسيا والتي تهدف إلى توسيع التعاون مع دول بحر قزوين يتم تنفيذها في سياق الضغوط المتزايدة بسرعة من جانب الغرب على دول بحر قزوين. ونتيجة لذلك، تم إجبارهم على الإدلاء بتصريحات حول التزامهم بدعم سياسة العقوبات تجاه روسيا.

تحديات جديدة

في عام 2024، واجهت روسيا سياسات الدول الغربية، التي تهدف إلى تقليص نفوذها في منطقة بحر قزوين، وتعزيز طرق النقل والطاقة لإعادة توجيه السياسة الخارجية لدول بحر قزوين، حيث تسعى الزيارات العديدة التي قام بها ممثلو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى التأثير على قيادة الدول الأعضاء في "الخمسةللّه في بحر قزوين وإقناعهم بدعم السياسات المناهضة لروسيا.

فى حين سيظل عامل الطاقة محور سياسات الدول غير الإقليمية التي تروج لأفكار تشكيل بنية جديدة لإمدادات الموارد الهيدروكربونية. فمن ناحية، خلال العقد الماضي، تطورت طرق تصدير النفط والغاز إلى الأسواق الخارجية في منطقة بحر قزوين وهي تعتمد على الاحتياطيات المؤكدة من الهيدروكربونات، وطلبات المستهلكين، وقدرات هندسة خطوط الأنابيب.

وفي الوقت نفسه، لا يزال العنصر السياسي حاضراً عند مناقشة مشاريع خطوط الأنابيب الجديدة ويتعلق ذلك بمشروع خط أنابيب الغاز عبر قزوين، الذي يمتد من تركمانستان إلى أذربيجان على طول قاع بحر قزوين ويقدم الجانب الأمريكي الدعم السياسي والإعلامي لهذا المشروع الذي يعتبر عنصرا هاما في السياسة الأمريكية في بحر قزوين.

لقد أصبح الترويج لطرق بديلة لإمدادات النفط والغاز التي لا تمر عبر الأراضي الروسية أمرا لا هوادة فيه والواقع أن الغرب يدفع دول بحر قزوين إلى دعم طرق جديدة لتصدير المواد الهيدروكربونية، متجاهلاً الصعوبات الفنية وفرص الإنتاج.

وبينما تبدأ الدول الغربية مناقشة قضايا التعاون في مجال الطاقة التي تهم دول بحر قزوين. في الوقت نفسه، يتجاهلون التبعية القائمة بشكل موضوعي والتي تطورت في توريد الموارد الهيدروكربونية إلى السوق الأجنبية عبر الأراضي الروسية.

وفي المقابل، تتوقع دول بحر قزوين، التي تعتمد على دعم اللاعبين من خارج المنطقة، تنفيذ مشاريع جديدة للطاقة والنقل وتوسيع قدرات الطرق الحالية، نحن نتحدث عن توسيع الإمدادات على طول طريق النقل الدولي عبر قزوين، الذي تشارك فيه كازاخستان وأذربيجان بشكل نشط. ففي عام 2023، أجرت كازاخستان إمدادات تجريبية من نفط تنجيز على طول طريق تنجيز - أكتاو - باكو - جيهان. ثم في يناير وفبراير 2024، قامت شركة KazTransOil بشحن 232 ألف طن من النفط الكازاخستاني من حقل تنجيز في اتجاه خط أنابيب النفط باكو-تبليسي-جيهان، وقد شملت وسائل النقل المتعددة الوسائط هذه استخدام خطوط الأنابيب وكذلك النقل بالسكك الحديدية والبحري. ومع ذلك، يتطلب هذا الطريق توسيع البنية التحتية، وفي الوقت نفسه، يمكن زيادة إمدادات النفط في اتجاه باكو-جيهان بشكل طفيف، لأنه من الضروري إنشاء بنية تحتية وبناء ناقلات إضافية وتوسيع الإمدادات إلى الصين يأتي أيضًا بتكاليف. وعلى الرغم من الإمدادات المستقرة في اتجاه روسيا، حيث يتم إمداد معظم النفط الكازاخستاني، تسعى كازاخستان إلى إظهار استعدادها لتنويع طرق تصدير الموارد الهيدروكربونية.

لقد بدأت دول بحر قزوين تولي اهتماما كبيرا لجذب الاستثمارات الأجنبية في حقول النفط والغاز الواعدة ويُنظر إلى هذا المسار على أنه تعزيز للحوار السياسي مع الدول الغربية. وعلى وجه الخصوص، لوحظ زيادة النشاط من جانب تركمانستان، التي تأمل في جذب المستثمرين الأجانب لتطوير حقل غاز جالكينيش.

وفي الآونة الأخيرة، قامت أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان بتوسيع اتصالاتها في مجال السياسة الخارجية مع الدول الغربية بشكل كبير وهناك تفاعل نشط مع ممثلي

الإدارات العسكرية والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حيث تتم مناقشة مجالات التعاون الواعدة في مجموعة واسعة من القضايا.

وهكذا يمكن ملاحظة النشاط المتزايد لدول بحر قزوين في المجالات التي تهتم بها الدول الغربية. بالإضافة إلى ذلك، يدفع الغرب دول بحر قزوين إلى اتباع سياسة معادية لروسيا وقد يستلزم ذلك انخفاض مستوى التفاعل التجاري والاقتصادي وظهور تناقضات سياسية، مما سيؤدي في النهاية إلى خفض مستوى التعاون الإقليمي وسيساهم في إضعاف النهج المشترك لحل المشاكل الإقليمية.

إن السياسة العدوانية للغرب تجبر روسيا على إيلاء اهتمام كبير لاتجاه بحر قزوين وبالتالي، فإن الأولوية هي مواصلة تنفيذ مشروع ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب. وفي عام 2023، تم إبرام اتفاقية مع إيران بشأن بناء القسم الغربي المفقود من ممر رشت-آستارا وفي سياق العقوبات ضد روسيا، ينبغي لممر النقل هذا أن يزيد بشكل كبير من فرص روسيا لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الصديقة. وهناك أيضًا مهمة تطوير البنية التحتية لبحر قزوين وتوسيع قدرة الموانئ الواقعة في مناطق بحر قزوين ومن بين التدابير ذات الأولوية، تجدر الإشارة إلى الحفاظ على قدرة اتحاد خط أنابيب بحر قزوين، وفي المستقبل، زيادتها، الذي يضمن توريد النفط الكازاخستاني إلى السوق الأجنبية.

وفي سياق ضغوط العقوبات المتزايدة، والتي أصبحت في المرحلة الحالية غير قابلة للتراجع وغير مسبوقة من حيث الحجم، فإن مشاريع البنية التحتية في بحر قزوين يمكن أن توفر لروسيا "نافذة" من الفرص الجديدة. ومع ذلك، من المهم أن نأخذ في الاعتبار الضغوط التي تمارسها الدول الغربية على دول بحر قزوين الفردية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على موسكو أن تأخذ في الاعتبار توسيع عملية التفاوض بين الدول المطلة على بحر قزوين، والتي تتوقع استغلال الوضع لتعزيز مصالحها ويشكل هذا الاتجاه تهديدا لوحدة "الخمسة" في بحر قزوين ويؤدي إلى توازن جديد للقوى في بحر قزوين.

لذا فإن تزايد المخاطر الجيوسياسية في منطقة بحر قزوين واحتمال تعديل مسار السياسة الخارجية لدول بحر قزوين يخلق تحديات جديدة لروسيا تتعلق

بالدفاع عن مصالحها وتقليل التأثير السلبي للعقوبات الغربية. كما إن الحرب الباردة الجديدة التي نشأت بين روسيا والغرب تؤثر بشكل كامل على منطقة بحر قزوين ويمكن أن يؤدي نظام العقوبات الذي يطبقه الغرب إلى وضع يتم فيه إعطاء دول بحر قزوين إنذارًا نهائيًا: إما دعم العقوبات ضد روسيا، أو اتباع سياسة خارجية مستقلة والخضوع للعقوبات وفي هذه الحالة، قد يخضع الوضع الجيوسياسي في المنطقة لتغييرات كبيرة.